هل الأمر حقيقة؟

القضاء بين فكي تأثير القوى الاجتماعية

القضاء في المجتمع كالعمود الفقري في جسم الانسان فلا يستطيع أن يتحرك بدونه وبالتالي ينبغي أن يكون هذا العمود خالياً من أية إصابات أو مشاكل قد تجعله لا يعمل بشكل صحيح، وتأثيرات القوى الاجتماعية على القضاء تعد بمثابة الأمراض التي تؤثر على العمود الفقري فتجعله هشا ضعيفاً فتصدر بعض أحكامه وفقا لأهواء شخصية بعيداً عن القضاء وعدالته.. في هذا الاستطلاع الذي أجريناه مع بعض كبار القضاة في السلطة القضائية نقرأ حجم تأثير القوى الاجتماعية على القضاء وهل استقلال القضاء حل لهذه المعضلة؟

استطلاع/هشام المحيا

البداية كانت مع القاضي عصام السماوي رئيس المحكمة العليا الذي يقر أن التأثيرات على القضاء أيا كان مصدرها تؤثر سلباً على مسار الكثير من القضايا ويقول "إن القوى الاجتماعية لن يكون لها أي تأثير إذا ما وجد قضاء عادل ونزيه ويربط وجود القضاء العادل بوجود قضاة متخصصين ومؤهلين ذوي كفاءات لقطع الطريق أمام التأثيرات الاجتماعية على السلطة القضائية وهذا الأمر مرهون بوجود قضاء عادل ونزيه يترافق مع وجود ضمير حي عند القضاة، ولا ننكر أن التأثيرات موجودة في اليمن كما هو الحال في كل دول العالم ولكننا سنعمل على كبح جماح هذه التأثيرات بالقانون والضمانات القانونية من جهة وبضمير ونزاهة وتربية وأمانة القاضي من جهة أخرى وفوق هذا هناك رقابة من الجهات القضائية العليا لضمان سير القضاء في مساره الصحيح ليحقق العدالة والمواطنة المتساوية لكل المواطنين دون استثناء ويبقى أمر استقلال القضاء عاملاً مهماً لإيجاد ضمانة قوية تحفظ الحقوق والممتلكات والحريات لكافة المواطنين دون تمييز أياً كان شكل هذا التمييز.

ثقافة مغلوطة

القاضي يحيى الماوري يفتتح حديثه بالأسف الشديد لوجود تأثيرات مجتمعية على القضاء وبشكل كبير فيقول: المجتمع اليمني بالذات الرموز الاجتماعية كالمشايخ والمتنفيذين وأصحاب الوجاهات يعتقد بعضهم أنه إذا لم يكن لهم نفوذ على القاضي فإن ذلك يقلل من قيمتهم ومكانتهم الاجتماعية وهذا يعتبر كلاما لا يمت للحقيقة بصلة وهي ثقافة خاطئة يجب أن نتجاوزها حتى لا نؤثر على القضاء وعلى استقلال القاضي لأنه إذا ما أحس بتهديد أو هيمنة أو مضايقة أو عدم الاستقلال فإنه لن يقدم شيئاً ولن يصنع الأمن والأمان الذي يحلم به المواطن اليمني البسيط، لذا يجب على المجتمع أن يواجه هذه الظاهرة بالثقافة ورفع مستوى الوعي عند الناس، ومن ثم التعاون والتضامن بعيداً عن الصدام المباشر لأننا قد جربنا ذلك ولم نفلح، وإذا ما تحقق ذلك فإن القضاء يصبح وسيلة راقية وحضارية وبغيره يدفع الناس إلى التقاتل والتشرذم بعيداً عن المساواة والمبادئ والدستورية، أيضا مما يؤثر على القضاء وبشكل واضح إهدار الكثير من الأحكام القضائية والسبب في ذلك هو الاستقواء أو اللجوء إلى القوى التقليدية الخارجة عن القوة المشروعة وهي الدولة والتي تعتبر الوحيدة التي يحق لها استعمال القوة، وعلى كل فإن استمرار تدخل القوى الاجتماعية في شؤون القضاء أمر يجعل مهمة تحقيق الدولة الحديثة الضامنة للجميع في غاية الصعوبة,

السماوي: القوى الاجتماعية لن يكون لها أي تأثير إذا ما وجد قضاء عادل ونزيه

ولأن التدخلات الاجتماعية كثرت ومن عدة اتجاهات كالقبيلة والأحزاب وغيرها فإن أمر استقلال القضاء بكل مقومات الاستقلال القضائي والمالي والإداري يصبح أمراً صعباً مالم تخضع له كل سلطات الضبط القضائي وتنفذ كل الأحكام القضائية بجدية وعندما يسلم

الماوري: هناك ثقافة مغلوطة عند البعض تعتقد بأن عدم تأثيرها على القضاء يقلل من قيمتها

الجميع بأن الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة.. حينها سنقول هناك استقلال للقضاء.

تأثير وتأثر

القاضي حمود الهتار يقول: القضاء هو جزء من المجتمع فمن الطبيعي أن يؤثر

الهتار: السلطة القضائية جزء من المجتمع تؤثر وتتأثر إلا أن تأثيرها أقوى

فيه ولكن السلطة القضائية تؤثر أكثر من أن تتأثر، والقضاء بطبيعة الحال فوق كل الاعتبارات سواء كانت قبلية أو مناطقية أو حزبية، لذا هي لا تؤثر على مسار القضاء ولكن القضاء- في الأخير - هو شيء مهم لحياة المجتمع فبصلاحه تصلح الدولة والمجتمع وبفساده يفسدان معا، وحتى نحصل على قضاء عادل وصالح بعيدا عن الفساد فإنه يتوجب العمل على استقلالية القضاء حتى تصبح السلطة القضائية شأنها شأن السلطتين التنفيذية والتشريعية بدون أن تتحكم السلطة القضائية على التنفيذية والتشريعية كما لانريد أن تتحكم فينا أي سلطة أخرى.

دور الإعلام

أما القاضي عبدالكريم باعباد وكيل وزارة العدل لشؤون التخطيط فينحو منحى آخر عن سابقيه لكنه غير بعيد فيرى أن تأثير القوى الاجتماعية على أداء السلطة القضائية هو في الأساس مشكلة مجتمعية وحلها يعتمد على ثقافة المجتمع أولا ودور الإعلام التوعوي ثانيا ويقول: تأثير القوى الاجتماعية يأتي على خلفية الكثير من الأسباب أهمها بعض الممارسات من بعض القضاة وكذلك غياب دور الإعلام الذي يرفع من شأن السلطة القضائية ويعرف المواطنين بالدور الذي يقوم به القضاء لحماية حقوقهم وممتلكاتهم ومما زاد الطين بلة وجعل من بعض القوى ورموز المجتمع سلطة فوق سلطة القضاء غياب الدور الرقابي على هذه الجزئية، أضف إلى ذلك عدم وجود البدائل التي من شأنها أن تحد من هذه المشكلة وأعتقد أن مشروع استقلال القضاء سيعمل على حل هذه المشكلة لأنه سيجعل القاضي أكثر حرية في اتخاذ القرارات بعيدا عن الضغوطات التي يواجهها وفي حال استمرار تأثير القوى بعد استقلال القضاء فإن هذا يرجع إلى القاضي نفسه فهو من يدع الباب مفتوحا أمام الرموز الاجتماعية لتؤثر في سلطة القضاء.

المحامي الحاج: الاستقلالية هي الضامن لإبعاد تأثيرات القوى الاجتماعية المتنفذة عن القضاء

رئيس نيابة الأموال العامة بمحافظة الحديدة يقول معلقا على تأثير القوى الاجتماعية على القضاء: القوى الاجتماعية لها أثر بالغ على مسار الكثير من القضايا لذا ينبغي أن نعمل على استقلال القضاء حتى نتحرر من نفوذ القبيلة والحزبية وغيرها من المؤثرات لتحقيق الأمن والأمان الذي يحلم به المواطن اليمني.

أما أحلام الإدريسي - قاضية في المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة - فترى أن تأثير النفوذ الاجتماعي على السلطة القضائية أمر لا خلاف فيه، فهو موجود وبكل ثقله وعلى اختلاف أشكاله ومصادره، وتأثير القوى الاجتماعية سواء كان قبلياً أو حزبياً أو غير ذلك يكون على القضاة أكثر من القاضيات وذلك بسبب مجالس القات وكذلك العادات والتقاليد .. الأمر الذي يجعل التواصل مع القضاة وإقناعهم أمراً سهلاً على عكس ما يحصل عند القاضيات فلا عادات كعادات القضاة ولا مجالس للاجتماعات.

وتضيف: إن نفوذ القوى الاجتماعية لا يمارس فقط على السلطة القضائية بل أيضاً على السلطة التنفيذية فيحصل نوع من الضغط على الأخيرة وبالتالي ترجع إلى السلطة القضائية فتصدر أحياناً أحكاما بحسب ما يريده صاحب النفوذ، لذا كان مطلب استقلال القضاء أمراً ملحاً وفي غاية الأهمية لتأسيس منظومة قضاء تحمي حقوق المواطن وتنصفه وتنجده بناء على أسس قانونية، ويتحقق هذا الأمر عندما لا يجد القاضي أي ضغوطات تمارس ضده .

أذى بأثر رجعي

القاضي محمد هزاع المجاهد يرجع أسباب تأثير القوى الاجتماعية على السلطة القضائية إلى الاختلالات التي توجد داخل جسم القضاء كأن يشغل بعض المناصب العليا أناس من خارج السلطة القضائية، ويقول «القوى الاجتماعية لعبت دوراً كبيراً في إفشال السلطة القضائية من خلال التأثير على الأحكام القضائية التي تصدر من القضاة تبعا لأهواء شخصية، ووصل هذا التأثير إلى أن يخاف القاضي من أن يؤذي أحد المتنفذين حتى لا يصاب بأذى رجعي فبعض القضاة يصدرون أحكاماً موافقة للقانون ولا يدري إلا وقد لفقت له تهمة لا يستطيع الخروج منها من قبل بعض المسؤولين في القضاء ممن لهم صلة بالمتنفذين، وهذه الظاهرة تعتبر كارثة على القضاء اليمني ونود من المؤتمر أو المنتدى القضائي أن يعمل على الوصول إلى استقلال القضاء ماليا وإدارياً وقضائياً لإنهاء هذه المسخرة وتحقيق أهداف القضاء الرامية إلى تحقيق العدالة لكل المواطنين بدون استثناء.

صورة باهتة

المحامي عبدالحكيم الحاج يقول"إن أداء القضاء ينعكس على المواطن سلبا أو إيجاباً فإذا كانت الأحكام تصدر وفقاً لأهواء بعض الشخصيات فهذا الأمر يعد مخالفاً للقانون وتدخلاً صارخاً في شؤون القضاء ويجعل السلطة القضائية تظهر في صورة باهتة غير معول عليها لحل قضايا الناس، وأعتقد أن هذه المشكلة يمكن حلها إذا ما استقلت السلطة القضائية ماليا وإدارياً وهذا الأمر ينعكس بدوره على حياة المجتمع فيسود العدل وتحقق المساواة والمواطنة، التي يحلم بها جموع الشعب اليمني.